E/ESCWA/GRID/2003/20
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة
الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية
كانكون – المكسيك، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

التجـــارة والاســـتثمار
في إطـــار أجنـــدة الـــدوحة للتنمية

جمال الدين زروق(*)

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الإسكوا

(*) خبير اقتصادي في شؤون منظمة التجارة العالمية

03-0613

تصـــديـــر

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمي، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة تتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقد قام بمراجعة وتنقيح هذه الأوراق متخصصون لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تتويج ذلك بعقد اجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية.

وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية، ويشاركها في تنظيم الإجتماعين جامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وقدم كل من البنك الدولي ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا) دعماً مالياً لإنجاز هذا المشروع. وإني أنتهز هذه الفرصة لأقدم إليهما خالص الشكر والتقدير. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة منظمات دولية وعربية أخرى على دعم أنشطة الإسكوا التي يكون بعضها على شكل معونة فنية وبناء القدرات في الدول العربية في مجالات مختلفة ذات علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستجدات الدولية المتسارعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ انتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد اجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالإستثمار، والتجارة

وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات ستتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمثقفون العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتتمكن من الإستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج

مقدمة ١

أولاً – التطورات في مناقشة التجارة والاستثمار في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية ٢

ألف – السياسات الاستثمارية الدولية والقواعد القائمة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ٢

باء – المسائل المطروحة في المناقشات حول علاقة التجارة والاستثمار، منذ الإعلان الوزاري في سنغافورة إلى إعلان الدوحة ٢

ثانياً – المناقشات القائمة حول كيفيات التفاوض في اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار في إطار تكليف إعلان الدوحة ٣

ألف – تكليف إعلان الدوحة فيما يخص التجارة والاستثمار ٣

باء – المناقشات في إطار مجموعة العمل حول كيفيات المفاوضات ٤

جيم – المقترحات المؤيدة والمعارضة للإطار متعدد الأطراف للاستثمار ٨

ثالثاً – موقع الدول العربية من مناقشات التجارة والاستثمار ٩

مقـــدمـــة

أقر المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام ١٩٩٦، تكوين مجموعة العمل المكلفة بدراسة علاقة التجارة والاستثمار. وعقب المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠١، وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أن تجري مفاوضات لوضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار، وذلك بعد المؤتمر الوزاري الخامس المزمع عقده في (كانكون) بالمكسيك، في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبعد أن يتخذ قرار بالإجماع في ذلك المؤتمر بخصوص كيفيات هذه المفاوضات. كما تم تكليف مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار بتوضيح هذه الكيفيات (Modalities).

يعود إدراج موضوع التجارة والاستثمار في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية في حقيقة الأمر إلى مفاوضات جولة أوروجواي، فقد كانت الدول الصناعية تسعى إلى إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار، بينما كانت الدول النامية تعارض ذلك. غير أن جولة أوروجواي توصلت إلى تضمين بعض الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار في السلع في اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار (TRIMS). وتنص هذه الاتفاقية على حظر استخدام الإجراءات التقييدية أمام الاستثمارات الصناعية. كما توصلت جولة أوروجواي إلى تضمين بعض الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس). بالإضافة إلى ذلك، تضمنت نتائج جولة أوروجواي اتفاقيات تحمي الاستثمار الأجنبي بصورة غير مباشرة وتستهدف أيضاً خلق مناخ دولي متحرر للاستثمار الأجنبي. وأهم هذه الاتفاقيات اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية واتفاقية الإعانات الرسمية والإجراءات التعويضية.

وفي عام ١٩٩٨، قامت الدول الصناعية بإجراء مفاوضات خارج منظمة التجارة العالمية تهدف إلى وضع اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار، وذلك فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب الانقسامات بين الدول الصناعية حول مدى شمولية هذه الاتفاقية. ويبدو أنه تحسباً لاحتمال أن تواجه مفاوضات مقبلة حول الاستثمار في منظمة التجارة العالمية مصير المفاوضات بين دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أناط إعلان الدوحة مجموعة العمل الخاصة بدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار بمسؤوليات محددة فيما يتعلق بتحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية وطبيعة الالتزامات التي ستقع على عاتق الدول الأعضاء عند التفاوض في وضع اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار.

وسنتطرق لموضوع هذه الورقة في ثلاثة أقسام، يتضمن القسم الأول منها ملخصاً موجزاً لأهم التطورات الدولية في السياسة الاستثمارية والقواعد القائمة في مجال تحرير الاستثمار في إطار نظام منظمة التجارة العالمية. يلي ذلك، في القسم الثاني، استعراض لنتائج المناقشات الحالية للمسائل التوضيحية التي كلف إعلان الدوحة مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار إعدادها وتقديمها إلى المؤتمر الوزاري القادم في (كانكون). وفي هذا القسم نقدم ونناقش أهم المقترحات التي تقدمت بها الدول الرئيسية حول طبيعة الإطار متعدد الأطراف للاستثمار المرتقب. ونختتم هذه الورقة، في القسم الثالث، باستعراض عام لسياسات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية والمكاسب والأعباء الممكنة من جراء الالتزام باتفاقية متعددة الأطراف لتحرير الاستثمار.

أولاً- التطورات في مناقشة التجارة والاستثمار في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية

ألف - السياسات الاستثمارية الدولية والقواعد القائمة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

أصبحت عولمة الإنتاج والاستهلاك من أهم مميزات الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات، ويعود ذلك إلى التطورات الهامة في الأسواق العالمية، ومن أهمها تسارع وتيرة التقدم التقني في مجالات الاتصالات وشبكات المعلومات، التي أدت إلى تسهيل انتقال مواقع الإنتاج والتصنيع فضلاً عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحثاً عن الاستفادة من الميزة النسبية التي توفرها الدول المضيفة لهذا الاستثمار. كما ساعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التخصص الدولي للإنتاج وبالتالي زيادة التوظيف والدخل في الدول المضيفة. وقد رافقت ثورة المعلومات والاتصالات التحول في طبيعة المبادلات التجارية الدولية، التي كانت تسودها تجارة السلع، بفعل الزيادة الملموسة في تجارة الخدمات وذلك فضلاً عن زيادة محتوى إنتاج السلع للخدمات، ما أدى إلى تحسين نوعية السلع المنتجة بما يتلاءم وأذواق المستهلكين.

ومن جانب السياسات التجارية الدولية، فقد ظهر خلال عقد التسعينات توجه قوي لتحرير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية باعتباره إحدى الوسائل التي أثبتت فاعليتها في العديد من الحالات في الإسهام في زيادة فرص التشغيل وتحقيق زيادة مستمرة في الصادرات. وأمام هذه التطورات أولت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اهتماماً خاصاً بعلاقة التجارة بالاستثمار. وكما ذكرنا في المقدمة، دخلت الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قبل إعلان سنغافورة من خلال اتفاقيتين رئيسيتين هما اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار (TRIMS) والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس).

وكانت اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار (TRIMS) أول اتفاقية تهدف إلى حظر استخدام الإجراءات التي لها آثار تقييدية وتشويهية على الاستثمار الأجنبي في مجال تجارة السلع. أما اتفاقية الجاتس، فبالرغم من أنها لا تتضمن نصوصاً صريحة تتعلق بالاستثمار الأجنبي، إلا أنها تتطرق له كإحدى أشكال استيراد الخدمات، من خلال منح حق "التأسيس" أو التواجد التجاري، مثل فتح فرع أو مكتب تمثيل في الخارج، وذلك بغرض توريد خدمة معينة. وبما أن اتفاقية الجاتس تنص على أسلوب تحرير تجارة الخدمات على أساس "القوائم الإيجابية"، أي أن الدول الأعضاء تتعهد بتحرير قطاعات الخدمات التي تختارها، فإن منح "التواجد التجاري" لموّردي الخدمات الأجانب يخضع أيضاً إلى حق الدولة العضو في تحديد أشكال توريد الخدمات التي تتعهد بفتحها على المنافسة الأجنبية. وبوجه عام، يمكن القول بأن أياً من اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار (TRIMS) واتفاقية الجاتس لا تتسم بالشمولية اللازمة لكي تكون اتفاقية متعددة الأطراف خاصة بالاستثمار.

باء - المسائل المطروحة في المناقشات حول علاقة التجارة بالاستثمار، منذ الإعلان الوزاري في سنغافورة إلى إعلان الدوحة

نص "إعلان سنغافورة" الذي صدر في ختام اجتماع المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على قيام مجموعة عمل في منظمة التجارة العالمية بدراسة

موضوع العلاقة بين التجارة والاستثمار، على أساس إدراك أن هذا العمل لا يعتبر بداية مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقية حول الاستثمار. وقد قامت مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار خلال أوّل اجتماع لها، في منتصف عام ١٩٩٧، وبناءً على مقترحات الدول الأعضاء في المنظمة، بتصنيف المسائل الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع في أربعة أصناف رئيسية، هي: (١) تداعيات العلاقة بين التجارة والاستثمار على التنمية والنمو الاقتصادي، (٢) العلاقة الاقتصادية بين التجارة والاستثمار، (٣) إعداد مسح وتحليل للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وأخيراً (٤) المبررات لوضع إطار متعدد الأطراف لتقنين العلاقة بين التجارة والاستثمار.

وشهدت مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار مناقشات مستفيضة حول هذه المسائل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وبعد أن تقدمت مجموعة العمل هذه بتقريرها إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، أقر المجلس استمرار عملها، على أساس أنه يقوم بدور تثقيفي هام لزيادة الوعي لدى المسؤولين والمجتمعات المدنية حول أبعاد علاقة التجارة بالاستثمار. ومنذ ذلك التاريخ، قامت مجموعة العمل بإصدار تقارير سنوية. وفي اجتماع الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري بالدوحة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، حددت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية موعد بداية المفاوضات حول وضع اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار ليكون بعد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري الذي سيعقد في كانكون، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وذلك على أساس اتخاذ قرار بالإجماع في ذلك الاجتماع بخصوص كيفيات هذه المفاوضات.

ثانياً – المناقشات القائمة حول كيفيات التفاوض في اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار في إطار تكليف إعلان الدوحة

ألف – تكليف إعلان الدوحة فيما يخص التجارة والاستثمار

نص إعلان الدوحة على أهمية وجود إطار متعدد الأطراف لضمان مناخ دولي تسوده الشفافية والاستقرار واليقين بالنسبة للاستثمار عبر الحدود الوطنية وفي الأجل الطويل، وبوجه خاص، الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يسهم في زيادة التجارة والنمو. كما وجه إعلان الدوحة مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار لتركيز أعمالها على توضيح عناصر الإطار القانوني مثل تحديد الأهداف والمفاهيم بالنسبة لتعريف الاستثمار والشفافية وعدم التمييز، وصيغ الالتزامات ما قبل التأسيس على أساس المنهج المتبع في اتفاقية الجاتس بشأن تحديد "القوائم الإيجابية"، ومسألة التنمية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي، وإجراءات الوقاية لأغراض ميزان المدفوعات، والتشاور بشأن فضّ المنازعات بين الدول الأعضاء.

وقد أكد إعلان الدوحة أيضاً على أن الإطار متعدد الأطراف الذي سيتم البت فيه ينبغي أن يعكس توازن مصالح كل من الدول المصدرة للاستثمار والدولة المضيفة له، وأن يأخذ الإطار متعدد الأطراف للاستثمار في الحسبان سياسات التنمية وأهدافها في الدول المضيفة بما في ذلك حقها في تنظيم وحماية المصلحة العامة.

كما أشار الإعلان أيضاً إلى الأخذ في الحسبان احتياجات التنمية والاحتياجات التجارية والمالية للدول النامية والدول الأقل نمواً، وذلك كجزء لا يتجزأ من إطار العمل الذي يمكّن الدول الأعضاء من تلبية التزاماتها وتعهداتها التي تتناسب مع الاحتياجات والظروف الفردية لكل منها.

باء – المناقشات في إطار مجموعة العمل حول كيفيات المفاوضات

بناء على التكليف الذي أقره إعلان الدوحة بشأن المسؤوليات المناطة بمجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار، دارت مناقشات عديدة وتقدم عدد من الدول الأعضاء بمقترحات بشأن كافة الأمور التي حددها إعلان الدوحة. وفيما يلي نلقي الضوء على المناقشات بشأن التوضيحات وكيفيات المفاوضات التي كلف إعلان الدوحة مجموعة العمل بإعدادها والتي سيتم تقديمها للاجتماع القادم للمؤتمر الوزاري الخامس في كانكون.

١– التعرفات

تقوم اتفاقيات التجارة الدولية، مثل اتفاقية الجات على مزيج من ثلاثة عناصر أساسية: تعريف المصطلحات الرئيسية، وضع أحكام وقواعد للاتفاقية، وأخيراً تعهد كل دولة طرف بالتزامات محددة. وبخصوص تصميم اتفاقية دولية للاستثمار في إطار نظام منظمة التجارة العالمية، يبدو تعريف المصطلحات الأساسية وفي مقدمتها مصطلحي "الاستثمار" و"المستثمر" أمراً ضرورياً. وقد ظهر في المناقشات في مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار اتجاهان، أولها يقوم على تعريف ضيق للاستثمار، وثانيهما على تعريف واسع. فالاستثمار حسب التعريف الضيق يقتصر على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يساهم في نقل التقنية وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والنمو في الدول المضيفة. كما اقترح بعض الدول في إطار هذا التعريف الضيق أن تميّز الاتفاقية أيضاً بين الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة (Green Field FDI)، الذي يعود بالمنافع على الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، والاستثمار المباشر بواسطة الدمج أو المساهمة في تملك الشركات المحلية القائمة. غير أن آراء دول أخرى تقلل من أهمية هذا التمييز وتقترح في المقابل بأن يميّز التعريف بين الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الطبيعة الدائمة في الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض المضاربة، وأن يستخدم الحد الأدنى (١٠ في المائة) الذي يحدده تعريف صندوق النقد الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر الدائم والاستثمار لأغراض المضاربة. أما الاستثمار حسب التعريف الواسع، فلا يتضمن فقط الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب بل كذلك استثمار المحافظ وتملك الحصص في الشركات المحلية والدمج والمعاملات الرأسمالية الأخرى. وتبرر الدول المساندة لهذا التعريف، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، أهمية الاستثمار الأجنبي على أساس الموجودات جميعاً بكونه يساهم في تطوير السوق المالية في الدولة المضيفة ويدعم احتياجاتها للتدفقات الرأسمالية اللازمة لتفعيل التنمية فيها. غير أن عدداً من الدول الأخرى، وفي مقدمتها الدول النامية، تعارض هذا التعريف الواسع للاستثمار الأجنبي لكونه يتضمن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل ولأغراض المضاربة، التي قد تتسبب في اندلاع الأزمات المالية، مثل تلك التي شهدتها دول شرق آسيا عام ١٩٩٧. ولا تزال المناقشات حول التعرفات قائمة دون التوصل إلى إجماع حول مفهوم موحد للاستثمار في إطار اتفاقية دولية للاستثمار ضمن نظام منظمة التجارة العالمية.

٢– الشفافية وعدم التمييز

يستوجب ضمان الشفافية في اتفاقية دولية للاستثمار قيام الدول الأطراف فيها بالإفصاح وتوفير المعلومات عن تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالاستثمار والإخطار بالتعديلات أو التنقيحات عليها وأخيراً

العمل على تنفيذها دون تمييز فيما بين الدول المصدرة للاستثمار. ويهدف تضمين عناصر الشفافية في اتفاقية دولية للاستثمار إلى إلزام الدول الأعضاء باتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية الدولية، وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين في جميع الدول الأعضاء لكي يتسنى لهم استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق على أساس ضمانات وأحكام دولية.

وقد نوقش موضوع الشفافية في إطار مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار من جوانب عديدة، منها كيفية تطبيق قواعد وأحكام الاتفاقيات القائمة في نظام منظمة التجارة العالمية في إطار إعداد اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار. ومن أهم القواعد القائمة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول الشفافية، التزام الدول الأعضاء بأحكام المادة العاشرة من اتفاقية الجات، التي تنص على الإفصاح عن التشريعات والقوانين والإجراءات والأحكام القضائية في الدولة العضو، وكذلك اتفاقيتي الحواجز الفنية أمام التجارة والإجراءات الصحية والصحة النباتية، اللتين تلزمان الدول الأعضاء بوضع نظام للإخطارات بتشكيل نقاط ارتباط واستفسار في الدول الأعضاء، ونظام مراجعة السياسة التجارية الذي يلزم الدول الأعضاء بإعداد مراجعة شاملة لسياساتها التجارية بصورة دورية ومن ثم مناقشتها من خلال آلية مخصصة لذلك بالمنظمة تسمى بجهاز مراجعة السياسة التجارية.

وفيما يخص عدم التمييز، يعتبر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية أساسيين في كل من اتفاقية الجات واتفاقية الجاتس، ويفترض في تطبيقهما في اتفاقية دولية للاستثمار أن يسهم في استحداث إعادة التخصيص الدولي للموارد، بحيث تنتقل رؤوس الأموال والتقنية وبقية الموجودات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي تحت نظام وقواعد دولية موحدة بما يضمن الشفافية والاستقرار والتيقن من مصداقية السياسات الوطنية المتعلقة بتحرير الاستثمار الأجنبي.

وقد يحظى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار اتفاقية دولية للاستثمار بقبول أكثر من الدول الأعضاء لكونه لا يتعارض مع السياسات الوطنية. أما مبدأ المعاملة الوطنية فقد يلقى معارضة شديدة نظراً لأنه يفرض على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي أن تقدم المساعدات والحماية للاستثمار المحلي والأجنبي على السواء. وهناك إشكالات أخرى مرتبطة بتطبيق مبدئي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية على الاستثمار الأجنبي، منها أشكال التمييز بين مرحلة ما "قبل التأسيس" ومرحلة "بعد التأسيس"، غير أن المناقشات في مجموعة العمل أسفرت عن توجه سائد إلى وضع أحكام متوازنة، تستوجب من جهة أولى تطبيق الدول الأعضاء القواعد المتعلقة بعدم التمييز، ومن جهة ثانية توفر المرونة اللازمة للدول لحماية مصالحها الاقتصادية الحيوية والمصلحة العامة. كذلك تتجه آراء العديد من الدول إلى تطبيق الأحكام المتعلقة بعدم التمييز على غرار تطبيقها في اتفاقية (الجاتس)، بحيث تقوم الدول باختيار القطاعات التي تلتزم بفتحها للاستثمار وتطبيق قواعد عدم التمييز عليها، مع السماح أيضاً بفرض استثناءات لمبدأ عدم التمييز على بعض القطاعات المدرجة في جدول الالتزام.

٣- الالتزامات بالنسبة للاستثمار "قبل التأسيس"

وجه إعلان الدوحة مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار إلى توضيح أسلوب الالتزامات المحددة، التي تتعهد بها كل دولة عضو بالنسبة لتحرير الاستثمار الأجنبي في مرحلة ما "قبل التأسيس"، وأشار بأن ينظر في أسلوب "القائمة الإيجابية" المطبق في اتفاقية الجاتس كأسلوب يمكن اتباعه في إطار اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار.

وتقوم معاملة الاستثمار ما "قبل التأسيس" على نفاذ الاستثمار الأجنبي إلى السوق دون تحديد مسبق لأصناف الاستثمار الأجنبي المقبولة في السوق المحلية، ويتم استثناء قطاعات محددة وغير قابلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في "قائمة سلبية". وقد تركزت المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في مجموعة العمل وفقاً لتكليف إعلان الدوحة على دراسة تداعيات تطبيق أسلوب الالتزام المتبع في اتفاقية (الجاتس)، وهو أسلوب التحرير المبني على "القوائم الإيجابية"، الذي يقوم على تحديد القطاعات القابلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في إطار اتفاقية للاستثمار. وتعتقد الآراء المؤيدة لهذا الأسلوب أنه يعطي مرونة للدول الأعضاء من خلال حقها في اختيار القطاعات التي تعتزم إدراجها في قائمة التزاماتها، ومن خلال اتباع أسلوب التحرير التدريجي للقطاعات المدرجة في قائمة الالتزامات. غير أن هناك آراء تشكك في جدوى أسلوب "القائمة الإيجابية" للتحرير في اتفاقية للاستثمار، وذلك لأن المرونة التي ستتمتع بها الدول لاختيار القطاعات التي تفتحها للاستثمار الأجنبي قد تضعف مبدأ المعاملة الوطنية، مما قد يؤدي إلى تقليص التدفقات الاستثمارية إلى الدول المضيفة، كما أن تطبيق التحرير التدريجي في إطار اتفاقية للاستثمار قد يعيق سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي التي يتبعها العديد من الدول، والتي تمنح المستثمر الأجنبي إعفاءات عديدة.

٤- الاستثناءات وإجراءات الوقاية لحماية ميزان المدفوعات

كلف إعلان الدوحة في الفقرة ٢٢ مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار بدراسة وتوضيح الاستثناءات وإجراءات الوقاية لحماية ميزان المدفوعات، التي يمكن أن تتضمنها اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار.

تتضمن الاتفاقيات القائمة في نظام منظمة التجارة العالمية، مثل اتفاقية الجات واتفاقية الجاتس، أحكاماً ونصوصاً صريحة لمنح الاستثناءات، وهذه تنقسم إلى صنفين، يتعلق الأول، بالاستثناءات العامة، أي التي تخص حق الدولة العضو في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المصلحة العامة، والتي قد لا تتسق مع لوائح منظمة التجارة العالمية، وذلك مثلاً لأغراض الأمن العام والصحة وحماية البيئة والآداب العامة. وأما الصنف الثاني فيتعلق باستثناء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مثل إنشاء منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي. غير أن الاستثناءات تخضع في قواعد منظمة التجارة العالمية إلى شروط يتعين على الدول الأعضاء استيفاؤها، وذلك لكي لا تصبح هذه الاستثناءات مخلة بمبدأ عدم التمييز.

وتعتبر الاستثناءات أيضاً إحدى سمات الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، إذ تستخدم الاستثناءات العامة لحماية الأمن العام أو حماية البيئة، مثلما هوالحال في اتفاقية النافتا بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. ويشكل الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أكثر الاستثناءات استخداماً في إطار تكوين المناطق الحرة للتجارة والاستثمار بين دولتين أو أكثر، مثال ذلك تجمع النافتا وتجمع ميركوسير (MERCOSUR). هذا ولم يتوصل النقاش في مجموعة العمل بعد إلى تحديد كيفية استخدام الاستثناءات المتعلقة بالعضوية في التجمعات الإقليمية في اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار.

وقد حظي موضوع الاستثناءات لحماية وضع ميزان المدفوعات، هو الآخر بمناقشات مستفيضة في مجموعة العمل، غير أن النقاش لم يؤد بعد إلى اتفاق حول تحديد شروط وأشكال هذا الاستثناء في اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار. وحسب الاتفاقيات القائمة في نظام منظمة التجارة العالمية، تكون هناك أزمة في ميزان المدفوعات عندما يصبح العجز في الحساب الجاري غير قابل للاستمرار عن طريق تمويله بواسطة تدفق لرأس المال الأجنبي أو بالسحب من الاحتياطيات من الصرف الأجنبي،

وتسمح اتفاقية الجات في المادة الثامنة عشر للدولة العضو آنذاك بأن تفرض قيوداً للحد من قيمة الاستيراد أو كميته. غير أن المادة ١٥ للجات، تنص على موافقة صندوق النقد الدولي على أن هناك بالفعل أزمة في ميزان المدفوعات.

وتعتبر إجراءات الوقاية لحماية ميزان المدفوعات ذات أهمية للاستثمار الأجنبي، عندما تلجأ الدولة المعنية إلى تقييد التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية. غير أن إجراءات كهذه قد تتسبب في تشويهات في الاقتصاد، ويمكن أن تؤدي إلى هروب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب. ولذا يتعين أن تكون الإجراءات التقييدية للتحويلات الجارية والرأسمالية محددة لفترة زمنية وأن يتم إخطار المنظمة وصندوق النقد الدولي بذلك. هذا ولم تتوصل مناقشات مجموعة العمل إلى نتائج ملموسة حول كيفية التعامل مع المسائل المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وتحديد إجراءات الوقاية لأغراض ميزان المدفوعات التي يمكن أن تتضمنها اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار.

ومن بين الأمثلة عن المسائل التي نوقشت في مجموعة العمل مسألة تأثير إعادة توطين الأرباح والتحويلات الأخرى المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، ومسألة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أوقات الأزمات المالية. وفي هذا الصدد، أظهرت دراسات البنك الدولي والأونكتاد المقدمة إلى مجموعة العمل أن الاستثمار الأجنبي المباشر، اتسم بالاستقرار خلال الأزمات المالية، لكنه قد يضع ضغوطاً على الحساب الجاري. وعلى الرغم من ذلك، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي ويدعم قابلية استقرار ميزان المدفوعات، وليس العكس.

أما فيما يخص تدفقات رأس المال الأجنبي من خلال المساهمات والدمج وشراء الأسهم في السوق المحلية، فقد ذهبت غالبية الآراء إلى أن هذه التدفقات من أكثر الاستثمارات تذبذباً، ولذا فإن لها تأثيرات سالبة على ميزان المدفوعات وعلى النظام المالي للدول النامية.

من جانب آخر، تطرقت مناقشة إجراءات الوقاية لحماية ميزان المدفوعات للآراء التي تدعو إلى تنسيق إجراءات الوقاية لأغراض ميزان المدفوعات في اتفاقية مقبلة عن الاستثمار مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول في إطار اتفاقية صندوق النقد الدولي، في المادتين الثامنة والرابعة عشر بشأن تحرير التدفقات الجارية والتدفقات الرأسمالية.

٥- موضوع التشاور وتسوية المنازعات

وضع اتفاق "التفاهم حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات" في إطار منظمة التجارة العالمية نظاماً شاملاً للتشاور بين الدول الأعضاء وإجراءات وفترات زمنية محددة لتسوية المنازعات حول الحقوق والواجبات التي تنص عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. غير أن نظام منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات لا يسمح لغير حكومات الدول الأعضاء باللجوء إليه لحل المنازعات.

على صعيد الاتفاقيات الدولية للاستثمار، هناك صنفان ممكنان من آليات تسوية المنازعات، يقتصر الأول منهما على تسوية المنازعات بين "حكومة وحكومة أخرى"، بينما يخول الآخر المستثمر أيضاً تقديم طلب شكوى إلى التحكيم الدولي ضد الحكومة في الدولة المضيفة. وقد نص إعلان الدوحة بخصوص التجارة والاستثمار على دراسة نظام تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فقط. ومع ذلك فسّر بعض الدول هذا النصّ بأنه يستهدف إمكانية البحث في إعطاء القطاع الخاص حق اللجوء إلى استخدام نظام تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية.

بوجه عام، يترتب على السماح للمستثمر باللجوء إلى نظام تسوية المنازعات، مثلما هو معمول به في محاكم التحكيم الدولية، نشوء إمكانية فرض تعويضات مالية، بينما تستهدف تسوية المنازعات بين حكومة وحكومة أخرى، كما في نظام منظمة التجارة العالمية، سحب أو إزالة الإجراء المخالف دون فرض تعويضات مالية.

وقد تطرق النقاش في مجموعة العمل الخاصة بالاستثمار والتجارة إلى مسألة استخدام نظام منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات له مع السماح للمستثمر تقديم الشكوى، فتبين أن لذلك تداعيات على شمولية مفهوم الاستثمار وعلى الشفافية في الإفصاح عن الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

٦- الموضوعات الأخرى

استعرض النقاش داخل مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار عدداً من الموضوعات ذات العلاقة، كموضوع علاقة الاستثمار بالمنافسة وعلاقة الاستثمار بالتنمية. فاتضح اهتمام الدول الأعضاء بوضع قواعد للمنافسة تؤدي إلى تعظيم مكاسب المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة، ونوّه بعض الدول أيضاً بأهمية سير المفاوضات المتعلقة بالاستثمار بصورة موازية مع سير المفاوضات المتعلقة بالمنافسة، طبقاً لما أكده كل من مؤتمر سنغافورة ومؤتمر الدوحة.

أما بخصوص علاقة الاستثمار بالتنمية، فقد أكد عدد من الدول الأعضاء على أهمية صياغة أحكام تعطي المرونة اللازمة وتمنح الدولة المضيفة حق تقنين شروط الاستثمار الأجنبي، مثل اعتماد أسلوب التحرير التدريجي، كما هو معمول به في اتفاقية الجاتس.

جيم – المقترحات المؤيدة والمعارضة للإطار متعدد الأطراف للاستثمار

تقدم العديد من الدول الأعضاء بمقترحات حول الصيغ المناسبة لتصميم إطار متعدد الأطراف للاستثمار. ومن أبرز المقترحات المؤيدة لذلك مقترح كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بينما تقدمت الآراء المعارضة بانتقادات لهذه المقترحات. وفيما يلي ملخص موجز لأهم المواقف الدولية المؤثرة على مسار المناقشات الحالية.

١- مقترح الاتحاد الأوروبي

مقترح الاتحاد الأوروبي مقتبس عن مشروع الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار، التي قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالتفاوض عليها عام ١٩٩٧، دون التوصل إلى نتيجة. ويحبذ مقترح الاتحاد الأوروبي أن يبنى الإطار متعدد الأطراف للاستثمار على المفهوم الضيق للاستثمار، أي الاستثمار عبر الحدود، وخاصة منه الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحفز النمو والتنمية في الدول النامية. ورغم أن هذا المقترح لا يشمل استثمار المحافظ المالية، إلا إنه يدعو إلى الأخذ في الحسبان حماية الاستثمارات الأخرى القائمة بما فيها استثمار المحافظ المالية. ويدعو المقترح أيضاً إلى اتخاذ أسلوب التحرير المتبع في اتفاقية الجاتس، على أساس "قوائم إيجابية"، بما يسمح بتحرير تدريجي يتماشى ومستويات التنمية في الدول النامية. ويركز المقترح على تحرير الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات بواسطة تحرير النفاذ إلى السوق وعدم التمييز. غير أن قطاع الخدمات لا يزال أكثر القطاعات تقييداً في الدول النامية، وتواجه هذه الدول الدعوة إلى تحريره بمعارضة قوية.

٢- مقترح الولايات المتحدة

يدعو مقترح الولايات المتحدة إلى تحرير الاستثمار الأجنبي في مفهومه الواسع، ليتضمن لا الاستثمار الأجنبي المباشر فقط بل وكذلك الاستثمار بجميع أشكاله، بما في ذلك المحافظ الاستثمارية. ويذهب المقترح إلى أن ذلك يؤدي إلى تخصيص أكفأ للموارد في الاقتصاد العالمي، ويوفر للدول النامية التدفقات الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية فيها. كما يدعو مقترح الولايات المتحدة إلى تبني أسلوب التحرير على أساس القوائم السلبية، أي أن الدول الأعضاء تلتزم بفتح كافة القطاعات للاستثمار الأجنبي، باستثناء عدد من القطاعات تدرجه في قوائم تسمى "القوائم السلبية"، وذلك على غرار اتفاقية النافتا المبرمة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا.

هذا، ويتعرض مقترح الولايات المتحدة إلى انتقادات حادة، أكثر من تلك التي يتعرض لها مقترح الاتحاد الأوروبي، بسبب شمول مفهومه لاستثمار كافة التدفقات الرأسمالية، بما في ذلك استثمارات المحافظ المالية التي تعتبر سبباً رئيسياً في اندلاع الأزمات المالية في العديد من الدول النامية.

٣- المواقف المعارضة

يبرز في جانب المواقف المعارضة لوضع اتفاقية دولية للاستثمار، موقف الهند الذي تتعاطف معه غالبية الدول الأقل نمواً والدول ذات الدخل المنخفض. ويشير مقترح الهند إلى أنه ليس هناك من دلائل تثبت بأن اتجاهات وتدفقات الاستثمار ستتغير بصورة ملحوظة لو جرى تطبيق اتفاقية للاستثمار متعددة الأطراف، وفي المقابل، لعبت الاتفاقيات الثنائية دوراً أهم في حماية الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ذلك أنها توفر للحكومة في الدولة المضيفة مرونة تمكنها من إقامة الاستثمار الأجنبي حسب الظروف التنموية فيها. ومن الأهمية بمكان العمل على حماية حق الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وفي تقنينه من منظور تنموي، وإلا زادت الفوارق في مستويات التنمية. وأضاف المقترح أن مبدأ عدم التمييز ينبغي أن يرتبط أيضاً بمراحل التنمية في الدول النامية، فليس تطبيق هذا المبدأ حافزاً للتقدم التنموي بل هو نتيجة مرتبطة بهذا التقدم.

هذا وأبرز مقترح الهند الاختلافات الجوهرية بين الخدمات التي تشملها اتفاقية الجاتس وبين الاستثمار. فليست الوسيلة الثالثة لتوريد الخدمات، أي "التواجد التجاري" إلا وسيلة لتيسير نقل الخدمة في القطاع المحدد في جدول التزامات الدولة العضو. ولذلك فإن إدراج "التواجد التجاري" في إطار اتفاقية الجاتس لا يبرر إدراج الاستثمار ضمن مجال السلع في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

أما عن مقترحات الدول النامية الأخرى، فيمكن ذكر موقفي البرازيل وماليزيا، اللتين عبرتا عن دعمهما لوضع اتفاقية متعددة الأطراف في الاستثمار، أسوة باتفاقية الجاتس. غير أن كلاً من الباكستان وماليزيا ومصر لا يزال يعارض بدء مفاوضات جادة للتوصل إلى مثل هذه الاتفاقية.

ثالثاً - موقع الدول العربية من مناقشات التجارة والاستثمار

قامت الدول العربية كمجموعة في اجتماع تشاوري عقد في القاهرة، قبيل الاجتماع الوزاري الرابع في الدوحة في تموز/يوليو ٢٠٠١، بتحديد موقف بشأن الإطار العام لاتفاق حول التجارة والاستثمار في حالة توصل الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتفاق حول إجراء مفاوضات حول هذا الموضوع. وحددت الدول العربية في الإعلان الصادر عن اجتماعهما التشاوري الأسس التالية التي يتعين مراعاتها في اتفاق ممكن حول التجارة والاستثمار.

١- أن يكون في شكل إطار مشابه لاتفاق التجارة في الخدمات.
٢- أن يراعي أهداف السياسة الاقتصادية ومتطلبات التنمية.
٣- أن يسمح باشتراطات الأداء.
٤- الحصول على المساعدات الفنية والمالية.
٥- أن يعمل على نقل التكنولوجيا وزيادة فرص العمل.

وعلى الرغم من أن مواقف الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لم تتضح تماماً بعد (باستثناء مصر)، يمكن تفحص سياسات الاستثمار الأجنبي التي تتبعها ومدى نجاحها في استقطاب الاستثمار الأجنبي، لاستكشاف المكاسب والأعباء المرتقبة في حالة قيام إطار متعدد الأطراف لتحرير الاستثمار الأجنبي.

إلى زمن قريب، كانت الدول العربية تصنف بين دول مستوردة للاستثمار الأجنبي، مثل تونس ومصر والمغرب، ودول مصدرة للاستثمار، مثل دول الخليج العربية. ولكن مع تبدل الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة للاستثمار نتيجة تبنيها إصلاحات اقتصادية لتنويع الاقتصاد، أصبحت الدول العربية كلها تقريباً تشجع استقطاب الاستثمار الأجنبي، وخاصة المباشر فيه، الذي عادة ما يجلب معه التقنية والمهارات وزيادة توظيف العمالة المحلية. وبوجه عام، ونظراً لاشتداد المنافسة على استقطاب الاستثمار الأجنبي بين الدول النامية، نهجت هذه الدول سياسات لتحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية لا تتوفر للاستثمار المحلي، وذلك بهدف تشجيع المستثمرين الأجانب على توظيف العمالة الوطنية. وتفيد البيانات عن أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية أنها لم تنجح بعد في استقطاب هذا الاستثمار بالقدر الذي نجحت به الدول النامية الأخرى، مثل الصين والهند وماليزيا وإندونيسيا. فالدول العربية لا تحصل إلا على حصة تتراوح بين ١ و٢ في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية. ويعزى ضعف استقطاب الدول العربية الاستثمار الأجنبي إلى الصعوبات التي يواجهها المستثمر الأجنبي نتيجة غياب الشفافية في الأنظمة التجارية في العديد من الدول العربية، وكذلك تباطؤ الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة وقوانين العمالة وقوانين الصرف الأجنبي، وفتح عدد محدود من القطاعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي الاستثمار فيها.

وفي جانب التعاون الدولي لحماية الاستثمار الأجنبي، وقعت غالبية الدول العربية على اتفاقيات ثنائية عديدة لتجنب الازدواج الضريبي وتبادل الإعفاءات والحماية أمام الاستثمار الأجنبي. كذلك أبرم أيضاً عدد من الدول العربية المشرفة على البحر المتوسط اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، استهدفت إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وتيسير تنقل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة حق "التواجد التجاري" من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية الموقعة. ومن أهم المكاسب المتوقعة من إبرام اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، بالنسبة للدول العربية الموقعة، استقطاب الاستثمار الأجنبي نتيجة تحرير حركة السلع بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، فضلاً عن الميزات النسبية التي تمتلكها، مثل الانخفاض النسبي لأجور العمالة الوطنية، والقرب الجغرافي من أوروبا، والعوامل الثقافية التي تربط دول المغرب العربي بعدد من دول الاتحاد الأوروبي.

بوجه عام، تبدو المكاسب التي قد توفرها للدول العربية اتفاقية متعددة الأطراف لتحرير الاستثمار الأجنبي في إطار منظمة التجارة العالمية ضئيلة. فقد تكون الاتفاقيات الثنائية، سواء في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، أو في إطار مشروع اتفاقيات الشراكة مع الولايات المتحدة، أو في إطار اتفاقية عربية لتحرير الاستثمار البيني، مناسبة أكثر لأوضاعها التنموية وتوفر لها فرصة الحفاظ على الميزات النسبية التي تتمتع بها في علاقتها مع شركائها التجاريين الرئيسيين.